# تنامي الدور الإيراني في اليمن وأثره علي العلاقات السعودية الإيرانية منذ عام 2011

# The growing Iranian role in Yemen and its Impact on Saudi- Iranian relations since 2011

**شيرين أشرف السيد أحمد**

معيد بقسم العلوم السياسية – جامعة السويس

**أ.د/ عبد العال عبد الرحمن الديربي**– أستاذ بقسم العلوم السياسية – جامعة السويس

**د/ محمد شاكر محمد** – مدرس بقسم العلوم السياسية – جامعة السويس

**مستخلص:**

تسعي هذه الدراسة إلي بيان تطور العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية 1979 وبعد هذه الثورة مرورا بالثورة اليمنية عام 2011، ثم بعد ذلك بيان تطور هذه العلاقات بعد سيطرة الحوثيون علي العاصمة صنعاء، وصولا إلي عاصفة الحزم، وتهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الي تحليل مدي تنامي الدور الإيراني في اليمن وعلاقته بجماعة أنصار الله ودعم النظام الإيراني للحوثيين بشتي الوسائل، وكذا تناول موقف المملكة العربية السعودية من تنامي الدور الإيراني في اليمن وخاصة بعد عام 2011، وحدوث ثورات الربيع العربي، وكذا توضيح الدور السعودي في اليمن ومحاولته مواجهة جماعة أنصار الله وقيام السعودية بعاصفة الحزم، وتوضيح اسبابها

ونتائجها، وكذا توضيح عمليات الهجوم المستمرة من قبل جماعة أنصار الله ضد المملكة العربية السعودية، وبيان حجم الضرر الذي تعرضت له المملكة، فضلاً عن ذلك فإن الدراسة تبحث تأثير هذا التنافس بين النظامين السعودي والإيراني علي زعامة العالم العربي علي الاستقرار السياسي في اليمن، كذا فإن الدراسة تناولت دور السعودية في محاولة تهدئة هذا الصراع، وكذا محاولة كل من السعودية وإيران في التوصل إلي حل لهذه الأزمة، مرورا بالجولات الخمس للحوار السعودي الإيراني في بغداد، وصولا الي الاتفاقية التي تم توقيعها بين الطرفين السعودي والإيراني برعاية صينية ومدي تداعياتها علي الوضع في اليمن، وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لشكل العلاقات السعودية الإيرانية، وتأثير ذلك علي الوضع في اليمن.

**الكلمات المفتاحية:**

( الدور الإيراني – الدور السعودي – العلاقات السعودية الإيرانية – اليمن – الاستقرار السياسي في اليمن )

## Abstract:

This study seeks to show the development of Saudi-Iranian relations before the Iranian revolution of 1979 and after this revolution, through the revolution of 2011, and then the development of this relationship after the Houthis took control of the capital Sana'a, leading to Decisive Storm. This study mainly aims to analyze the extent of the growing Iranian role In Yemen and its relationship with the Ansar Allah group and the Iranian regime's support for the Houthis by various means, as well as addressing the position of the Kingdom of Saudi Arabia on the growing Iranian role in Yemen, especially after 2011, and the

occurrence of the Arab Spring revolutions, as well as clarifying the Saudi role in Yemen and its attempt to confront the Ansar Allah group and Saudi Arabia's Decisive Storm And clarifying its causes and results, as well as clarifying the ongoing attacks by the Ansar Allah group against the Kingdom of Saudi Arabia, and indicating the extent of the damage suffered by Saudi Arabia, in addition to that, the study examines the impact of this competition between the Saudi and Iranian regimes over the leadership of the Arab world on political stability in Yemen Likewise, the study dealt with the role of Saudi Arabia in trying to calm this conflict, as well as the role of the United Nations and its imposition of a truce in Yemen, as well as the attempt of both Saudi Arabia and Iran to reach a solution to this crisis, passing through the five rounds of the Saudi-Iranian dialogue in Baghdad, leading to the agreement that was concluded. It was signed between the Saudi and Iranian parties under Chinese auspices and the extent of its repercussions on the situation in Yemen. Finally, the study presented a set of future scenarios for the form of Saudi-Iranian relations, and its impact on the situation in Yemen.

**Key words:**

(The Iranian role – the Saudi role – Saudi-Iranian relations – Yemen –political stability in Yemen)

## مقدمة:

تركت الحروب والصراعات آثاراً على جغرافية اليمن وسكانها التى جعلتها تحت ضغوط مستمرة، فقد تجلت إرهاصات ظهور الأزمة اليمنية منذ وقوع عدن ومناطق يمنية أخري تحت قبضة الاستعمار البريطاني في نهاية الثلاثينيات في القرن التاسع عشر؛ لتصبح اليمن منقسمة جغرافياً وديمغرافياً وسياسياً وإدارياً إلى قسمين: الأول في الجنوب تديره بريطانيا ومركزه عدن، والثاني فى الشمال وتديره الدولة العثمانية ومركزه صنعاء.

لذا نجد أن نشأة الدولة اليمنية الحديثة ارتبطت بوجود عنصر الأزمة، التى اتضحت وجودها في تدخلات لدول متعددة بتوجهات سياسية مختلفة ليس لها علاقة بمصلحة اليمن السياسية ولكن لتحقيق مصالح توسعية تخدم مصالح الدول التى تلجأ فى بعض الأحيان هي ذاتها لافتعال الأزمة؛ وهو ما ترتب عليه عدم الانسجام المجتمعى بين فصائل المجتمع اليمني المختلفة، وحرمان اليمنيين من تقرير مصريهم، وتحديد معالم دولتهم، واختيار من يحكمهم، فلم يجتمع السكان تحت هوية وطنية واحدة حتى بعد توحيد اليمن عام 1990، إضافة إلى أن شكل النظام السياسي في اليمن خلال أكثر من ثلاثة عقود استمر نحو تعزيز قبضة السلطة السياسية والمتمثلة في الرئيس عبد الله صالح وحزبه الحاكم (حزب المؤتمر الشعبى العام) وإقصاء الأحزاب والحركات السياسية الأخرى حتى نهاية عام 2010 وبداية عام 2011؛ ليظهر نتائج حكم النظام السياسي لعبد الله صالح بعد الثورات العربية عام 2011 في انقسام حاد لولاء الجيش والقوى الأمنية.

فجاءت الاحتجاجات اليمنية في فبراير 2011 مطالبة بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية؛ لتعكس تلك المطالبات أسباب وجذور التخلف والصراعات داخل اليمن، وأهمها غياب الحريات والعدالة والمشاركة السياسية وكذلك ضعف الحوكمة السياسية والتنمية العادلة؛ وقد مثل الوضع الانتقالي لليمن منذ عام 2011 فرصة تم تفويتها، بعد أن تهيأ للدولة والشعب تقبل التغيير في كافة الميادين السياسية والاقتصادية

والاجتماعية عبر مؤتمر الحوار الوطني، واستمرت سياسة الرئيس عبد الله صالح تسيطر وتؤثر سلباً على القرار الاقتصادي، ما أدى إلي تراكم المشاكل والتحديات في ظل غياب الإرادة السياسية وعدم الجدية في تنفيذ الإصلاحات، واستمرار الصراع السياسي وتفاقم النزاع المسلح؛ لتتسارع الأحداث وصولاً إلي استدعاء التدخل الخارجي وتراوح هذا التدخل بين التدخل المباشر والتدخل الغير مباشر، فضلاً عن تنوع أبعاده بين سياسية واقتصادية وأمنية وأخرى اجتماعية؛ ويرجع الفضل فى نجاح هذا التدخل إلى الخلافات بين فصائل اليمن المختلفة وعدم قدرة الدولة علي التصدي له؛ وكانت من أبرز التدخلات فى النظام السياسي اليمني هو التدخل السعودي الايراني، فقد سعت السعودية فى دعم النظام القائم منذ 1990 من خلال المبادرة الخليجية للتأثير في القرار اليمني من خلال علاقتها بمشايخ القبائل اليمنية والشخصيات المؤثرة على الساحة اليمنية، أما إيران فكان دورها يتمثل في دعم جماعة أنصار الله الذين كانوا آنذاك خارج السلطة.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الموضوعات الحيوية ذات العلاقة بالمنطقة العربية وبالجمهورية اليمنية خاصة، فضلاً عن كونها تتناول قضية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنظام الإقليمي العربي وهي قضية التنافس السعودي الإيراني، كذلك فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في كونها تتناول إحدى موجات الاضطراب التي لحقت بالنظام الإقليمي العربي عقب الثورات العربية متمثلة فيما لحق بأمن واستقرار اليمن وانعكاس ذلك علي معادلة التنافس السعودي الإيراني حيث نجد أن كلا الدولتين تسعي الى توظيف كافة الأدوات المتاحة للوصول الى مكانة دولية مهمة ودور أقليمي أوسع، ومحاولة إثبات ان الصراع السعودي–الإيراني صراعاً عقائدياً علي الزعامة الدينية وجيوسياسياً على السيادة الإقليمية، ومن ثم السعي لتوظيف الأول لخدمة الثاني، فضلاً عن كونها تتناول قضية الخلافات السعودية–الإيرانية باعتبارها تكتسب أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الإقليمية بحكم الثقل الذي تمثله الدولتان سياسياً وتاريخياً واقتصادياً وثقافياً، فضلاً عن الأهمية التي تحظيان بها على الصعيدين العالمي

والإقليمي كونهما يتمتعان بميزة جيوستراتيجية اقتصادية تكاد تكون مشتركة، فضلاً عن أن توتر العلاقات بين السعودية وإيران والذي وصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية وتأثير هذا التوتر على اليمن هو ما جعل الموضوع محل الاهتمام والدراسة.

## أهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلي تحقيق جملة من الأهداف، تلك هي:

1- تحليل الأبعاد السياسية لكل من إيران والسعودية على مدي استقرار النظام السياسي اليمني.
2- تحديد طبيعة الصراع السعودي الإيراني ودوافع وأهداف طرفي الصراع.
3- التوصل إلى الأهداف والمصالح الإيرانية في اليمن.
4- تحليل دوافع الأمن القومي السعودي للتدخل في حل الأزمة اليمنية.
5- إبراز الآثار المترتبة علي التوافق أو الصراع السعودي الإيراني علي استقرار النظام السياسي اليمني.
6- بيان النسق الإقليمي والدولي لحل المشكلة اليمنية، وإعطاء بعض التصورات لحل مثل هذه الأزمة علي المديين الطويل والقصير.

## المشكلة البحثية:

من المسلم به أن الصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران يعتبر بالأساس صراع قائم علي المذهبية وتطلعات إيران لنشر المذهب الشيعي، وقد أنعكس بالتالي علي تصادم المصالح السياسية بين إيران والسعودية، فعلي امتداد تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية تباينت هذه العلاقات بين التعاون والصراع وفقا للأحداث الداخلية لهاتين الدولتين، والأحداث الإقليمية المحيطة، غير إن نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 أدى إلى عملية تحول في العلاقات واتخذت طابعاً صراعياً مذهبياً باعتبار إيران دولة شيعية وتسعى إلى تصدير ثورتها إلى باقي دول العالم العربي والإسلامي والذي أثار مخاوف

بعض الدول وخاصة المملكة العربية السعودية، وبالتالي كان هذا الصراع حاكماً لإطار العلاقات بين الدولتين، ولقد ألقي هذا الصراع بظلاله علي الأزمة اليمنية، فأصبحت ساحة للصدام بين الدولتين، فمع انطلاق شرارة الثورات العربية زادت حدة الصراع مع تباين مواقف كلا الدولتين من هذه الثورات، وسعت كل منها لاحتوائها سواء من خلال دعم ومعاونة النظام أو المعارضة، ولقد كانت الثورة اليمنية 2011 ومازالت ساحة لمباراة سعودية إيرانية تسعي كل منهما لإحراز النصر علي الأخرى من خلالها، فقد كانت السعودية حاضرة من خلال المبادرة الخليجية، أما إيران فكان حضورها يتمثل في دعم جماعة أنصار الله الذين كانوا آنذاك خارج السلطة لجعلها الجماعة الحاكمة في اليمن، غير إن وصول جماعة أنصار الله إلى السلطة في 21سبتمبر 2014 بفعل الاحتجاجات والإعمال التي قاموا بها في صنعاء وبعض المحافظات وتفرد جماعة أنصار الله بالسلطة في صنعاء هو الحدث الذي قلب الموازين، وزاد من وتيرة الصراع بين السعودية وإيران وأنعكس ذلك على المجتمع اليمني، وكان لذلك كبير الأثر علي عملية الاستقرار والتهيؤ السياسي في اليمن.

**وبتدقيق المشكلة البحثية التي طرحناها سلفاً، نكون بصدد جملة من التساؤلات الرئيسية التي تطرحها، وستجيب عنها هذه الدراسة.**

1- إلي أي مدي عجز النظام السياسي اليمني علي تقليل الصراعات بين الجماعات السياسية المختلفة؟

2- ما هو طبيعة الصراع السعودي الإيراني باليمن، وما هي المصالح التي أدت إلي تصعيد الصدام بين إيران والسعودية داخل اليمن؟

3- كيف استطاعت إيران دعم جماعة أنصار الله داخل اليمن؟ وإلي أي مدي حققت أهدافها السياسية عن طريق هذه الجماعة؟

4- لماذا صعَّدت السعودية الحل السلمي في اليمن إلى حالة الحرب؟ وماهي المساعي التي قامت بها السعودية لحل المشكلة اليمنية بعد حرب عاصفة الحزم؟

5- كيف أثرت الخلافات في الرؤي بين إيران والسعودية علي الوضع السياسي في اليمن؟

## منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة علي أكثر من منهج لعون ومساعدة الباحث في التحليل، أولها المنهج التاريخي وثانيها منهج المصلحة الوطنية وثالثها المنهج الوصفي، وايضا سيتم توظيف نظرية الصراع في هذه الدراسة.

**ومن أجل التوصل إلي حلول للمشكلة البحثية وطرح إجابات لتساؤلات الدراسة، فإنه ينبغي تقسيمها إلي أربعة مباحث علي النحو التالي:**

**المبحث الأول:** تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية.

**المبحث الثاني:** أثر التدخل الإيراني في الشأن اليمني علي الاستقرار السياسي.

**المبحث الثالث:** أثر التدخل السعودي في الأزمة اليمنية علي الاستقرار السياسي.

**المبحث الرابع:** الرؤي الإيرانية والسعودية لمسار الأزمة اليمنية.

## المبحث الأول: تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية.

تعتبر العلاقات السعودية الإيرانية علاقات استراتيجية للطرفين تفرضها الجغرافية والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة، ورغم ذلك فإن الصراع والتنافس هو الطابع الغالب في إدارة هذه العلاقات بين الجانبين، فقد مر التنافس بين السعودية وإيران بعدة مراحل، حيث يمثل التنافس السعودي الإيراني صراعاً مركباً من حيث الأبعاد السياسية والتاريخية، فهو بمثابة صراع تاريخي تزايد مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979، التي اصبحت تمثل تهديد للنظام الملكي السعودي الذي يمثل الاتجاه السني.

### أولاً:- العلاقات السعودية الإيرانية قبل عام ١٩٧٩:-

تعتبر العلاقات العربية – الإيرانية عامة والعلاقات الخليجية –الإيرانية خاصة علاقات ذات روابط استراتيجية للطرفين تفرضها الروابط الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والعقيدة الدينية والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية لما لها من تأثير على

استقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي؛ فخلال العهد البهلوي (1926-1979) كان الصراع هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بين الجانبين، وحتى بعد أن ظهرت دعوات لإقامة تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة وثيقة بين ايران ودول الجوار إلا أنها لم تؤت ثمارها، وبدلاً من ذلك فقد غلب على العلاقات التباين الحاد في الرؤى لأبرز القضايا المصيرية، واختفاء صور التعاون المشترك إلا في حدود الجوانب الثقافية والدينية .[١]

ويرجع تاريخ أول اتصال دبلوماسي رسمي بين ما كان يعرف آنذاك باسم سلطنة نجد وبلاد فارس إلى عام 1925، عندما حاول الفرس القيام بمساعي وساطة بين الملك عبد العزيز وبين علي بن الحسين ملك الحجاز إبان حصار القوات السعودية لمدينة جدة، ولكن بعد أن احتل رضا شاه عربستان (الاحواز) في العام نفسه، لفت ذلك اهتمام عبد العزيز إلى مغزى هذا الإجراء وما ينطوي عليه من إشارات واضحة للمطامع الفارسية في منطقة الخليج العربي، فرغم حرص رضا شاه على التقارب مع السعودية، إلا أن عوامل التوتر ظلت قائمة بين البلدين بسبب تعارض موقفهما بالنسبة للإمارات العربية في الخليج ولا سيما إمارة البحرين، إذ دأب الفرس على الادعاء بسيادتهم على إمارة البحرين، وكذلك ادعاءاتهم بشأن الجزر( طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، ابو موسي ) في جنوب الخليج.[٢]

ولقد ظلت علاقات التقارب مستمرة إلي أن شهدت نوعا من التوتر عام 1943 الذي تطور إلى حدوث أزمة بينهما أدت في النهاية إلى قطع تلك العلاقات السياسية بين الحكومتين خلال الفترة من ١٩٤٤- 1946 علي إثر إعدام السلطات السعودية أحد الحجاج الإيرانيين بتهمة رمي القاذورات علي الكعبة وهو ما ادي الي قطعية دبلوماسية بين البلدين استمرت لمدة عامين، ثم بعد ذلك تلقى رضا شاه رسالة من قبل العاهل السعودي الملك عبد العزيز في 1946 يدعوه من خلالها إلى استئناف العلاقات بين الحكومتين وعلى أن تقوم هذه العلاقات على أساس من روابط الثقة و التاريخ، وكانت تلك الرسالة سبباً في عودة العلاقات بين البلدين، حيث أرسلت المملكة العربية السعودية حمزة غوث سفيرا لها في طهران، وفي المقابل تم تعيين الحسين صادق

مفوضاً إيرانياً لديها، ومنذ ذلك الحين والعلاقات مستمرة حتى جاء اعتراف رضا شاه بإسرائيل عام 1950 ليعكر الأجواء بين البلدين، ويضيف سببا من أسباب الخلاف.[٣]

وفيما يخص الخلاف السعودي الإيراني حول السيادة علي جزيرتي فارس وعربي، فقد سعت كل من الرياض وطهران الي التفاهم في هذا الشأن، حيث تم عقد اجتماع في جدة بين شاه إيران والملك فيصل في أكتوبر 1968 نتج عنه أن تكون جزيرة فارس لإيران وعربي للسعودية، كما تفاهمتا حول مشكلة حقل للبترول في الجرف القاري، وكذلك على اقتسام المياه الإقليمية المشتركة بينهما انطلاقا من الشاطئ الإيراني إلى الشاطئ السعودي، ففي عام 1965 توصلت الدولتان إلى اتفاق بينهما حول تسوية مشكلة السيادة على بعض الجزر المتنازع عليها في الخليج.[٤]

## ثانياً:- تطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية و إيران بين عام ١٩٧٩ – ٢٠١٠ :-

عرفت العلاقات السعودية الإيرانية نوعا من التذبذب قبيل عام 1979 إلا إن قيام الثورة الإيرانية ونجاحها في هذا العام أعطى منحىً جديداً تميزت به هذه الأخيرة بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران؛ فقد شكلت الثورة الايرانية فصلاً مهماً في تاريخ إيران وعلاقاتها بالدول العربية عامة، و بدول الخليج وعلى رأسها علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، ولم يأت هذا التطور عبثاً، ولكنه كان ناتجاً عن وجود تيارين من القوى السياسية المتنافسة في إيران، وقد ترك هذا التنافس والخلاف السياسي في وجهات النظر آثاره على تطور العلاقات بين البلدين، فالتيار الأول المتمثل في المؤسسة الدينية متأثر بالخلاف مع الحركة السلفية (الوهابية) السعودية، لذلك فهو يعتبر أن النظام السعودي يمثل الوجه السياسي للحركة الوهابية، ومن ثم يناصبه العداء الأيديولوجي من حيث المبدأ، وهو الأمر الذي انعكس على العلاقات بين البلدين في حالة حكم أنصار هذا التيار، أما التيار الثاني فهو المؤسسة العسكرية والأمنية التي تبدو أكثر انفتاحاً تجاه تطور العلاقات مع السعودية.[5]

ومن هنا يمكن القول إنه قد تم الربط بين الدين والسياسة لدى قيادات الثورة الإيرانية منذ تأسيسها، ولا سيما في ظل هيمنة المؤسسة الدينية على معظم مقاليد الأمور، وعلى رأسها القرار السياسي والاقتصادي، ويتضح ذلك من طبيعة نظام الحكم في إيران الذي يقوم على ولاية الفقيه وهو النظام الذي صاغه فكر الخميني والذي يعتبر المفجر الأول للثورة الإيرانية والمؤسس الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية.[6]

فقد حدد الخميني مصدر السلطة في الحكومة الإيرانية، و في المؤسسة الدينية وعلى رأسها الفقهاء، و لذلك أعلن أن الحكم الملكي غير شرعي من وجهة نظر الإسلام، ونادي بتغيير أنظمة الحكم الملكية وبإحلال أشكال أخرى من أنظمة الحكم بدلا منها، وقد بلور رفضه للحكومات الملكية الوراثية بفكرة تصدير الثورة الايرانية، وقد فرضت هذه الرؤية الإيرانية توتراً علي علاقة إيران بالنظم الملكية، وخصوصاً في منطقة الخليج التي تعتبر أقرب المناطق إلى إيران والأكثر تأثراً بالأحداث الدائرة على الساحة الإيرانية، ولم يقصد الخميني في دعوته لتصدير الثورة استخدام الأدوات العسكرية بل أراد تصدير ثورة إيران الدينية وفق رؤيتها المذهبية الخاصة.[7]

فهو يرى أن تصدير هذا الحماس إلى الجماهير الإسلامية سيجعلها تنتفض وتخلص نفسها من النظم الفاسدة، ومن هذه الفكرة عمدت إيران إلي استخدام أدوات الدولة المختلفة لنشر رسالة الثورة من خلال المؤتمرات والسفارات فى الخارج وبالإضافة إلى محاولتها استغلال موسم الحج لنشر أفكارها الثورية؛ ويتضح من ذلك أن السعودية كانت البلد الأول المستهدف لتصدير الثورة إليه؛ لأن الحج لا يكون إلا على أراضيها، ولأن نظام الحكم فى السعودية نظام ملكي يرفضه الخميني، بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين إيران والسعودية والمنافسة على الصدارة فى منطقة الخليج .[8]

إن الثورة الإيرانية التي اندلعت في إيران عام 1979، تعد من أهم أحداث القرن العشرين، وتمتلك أحد أقوى جيوش المنطقة، وتستند على قاعدة شيعية باسم الإسلام، ومن ثم تتبنى مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج، كما أن تبني إيران مؤسسة " مرجع التقليد " ومفهوم " ولاية الفقيه " منح رجال الدين فيها زخماً، وكان له في الوقت نفسه تأثيراً واضحاً في تحقيق الثورة، وهذا ما أدى إلى انقلاب في مفهوم العلاقات السعودية

الإيرانية التي تحولت من تحالف مع الشاه إلى الصدام مع مرشد الثورة الإيرانية " الإمام الخميني "، مما دفع المملكة العربية السعودية إلي عقد اتفاقية أمنية مع العراق في 10 فبراير 1979 تأسيساً علي أن ما جرى في إيران يهدد سلامة وأمن الدولتين الشقيقتين بسبب الأطماع الإيرانية الجديدة في العراق والتنافس السياسي مع السعودية.[9]

ومع بداية الثمانينيات ازدادت العلاقة السعودية الإيرانية توتراً خاصة مع الحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت السعودية تقدم المساعدات وتقوم بتمويل الصفقات العسكرية لصالح العراق، وكان وقوف السعودية مع العراق الهدف منه إضعاف دور إيران المستقبلي في المنطقة، ومواجهة الثورة الإيرانية في تصدير أهدافها، كذلك مساندة العراق في السيادة على كافة أراضيه.[10]

ومن الواضح أن إيران قد تورطت منذ البداية في تأزيم علاقاتها مع دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية؛ لأنها تبنت مشروعاً توسعياً ومهيمناً في المنطقة، ووضعت له استراتيجية جديدة بعد انتصار ثورتها، وهذه الاستراتيجية هي التي نص عليها دستور الجمهورية الإيرانية في مادته رقم 154 من الفصل العاشر الخاص بالسياسة الخارجية، والتي أكدت علي تولي ايران مهمة دعم الحركات التحررية في العالم.[11]

وقد بلغ التوتر بين السعودية وايران ذروته، بعد الأحداث التي جرت أثناء موسم الحج لعام 1981، عندما قام الخميني بتوجيه تحذيرات شديدة اللهجة للحجاج ليستغلوا هذه المناسبة السنوية، حيث خرج الحجاج الإيرانيون في مسيرات ومظاهرات في مكة والمدينة، إلا أن الحكومة السعودية استطاعت احتواء تلك الفتنة عن طريق القنوات الدبلوماسية، وذلك من خلال الرسائل المتبادلة بين الحكومتين، إذ تضمنت رسالة الملك خالد إلى الإمام الخميني الشكوى من الأعمال العدائية من جراء تصرفات الحجاج الإيرانيين المنافية للدين وشعائر الحج، إلا أن حكومة طهران استنكرت ما قامت به السعودية ورفضت فكرة أن الحج هو احتفال ديني بعيد عن السياسة، وجاء في رسالة الجواب للإمام الخميني أن الغرض من الحج ليس للعبادة الدينية وحدها بل أن الغرض

سياسي، وأكد الإمام الخميني ف رسالته "إن الحج هو ممارسة دينية وسياسية، وعلى السلطات السعودية أن تضعها موضع التطبيق".[12]

وبقيت العلاقة السعودية الإيرانية خلال الثمانينيات متوترة ومما زاد من الخلافات المشاكل الناجمة عن الحجاج الإيرانيين خاصة عام ١٩٨٩ بعد أن قامت القوات السعودية بقتل 400 حاج إيراني على إثر مظاهرات صاخبة قاموا بها أثناء موسم الحج، الأمر الذي أغضب إيران وجعل الخميني يعتبر إسلام السعودية إسلاماً على الطريقة الأمريكية، وأعلنت السعودية بعد هذه الحوادث أن إيران كانت تستهدف السيطرة على المسجد الحرام و الإخلال بمراسم الحج، وإعلان حكومة إسلامية شيعية في الحجاز.[13]

## ثالثاً:- تأثير الثورات العربية علي العلاقات السعودية الإيرانية :-

أسهمت الثورات العربية في زيادة الاشتباك الخليجي الإيراني، حيث أكدت إيران على أن الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإيرانية، و النظر إلى هذه الثورات كجزء من المتغيرات التي تواصلت نتيجة صمود وكفاح الشعب الإيراني خلال الأعوام الـ32 الأخيرة.[14]

فقد حاولت إيران الترويج لفكرة أن الربيع العربي هو امتداد للثورة الإيرانية بالنظر إلى هذه الثورات كجزء من التغييرات التي تواصلت بصمود الشعب الإيراني منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979، حسبما عبر عنه قول علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية وذلك أثناء خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران في ٤ فبراير 2011 بمناسبة ذكرى انتصار الثورة، بمعنى انه تم التركيز على إعطاء الثورات العربية الشعبية صفة" الصحوة الإسلامية" المستمدة من الثورة الإيرانية، فطهران التي رحبت بالتغيير في مصر ترى أن الرياض غير متحمسة إلى التغيير هناك، وأنها تريد تأخير هذا التغيير ما أمكن، لكن هذا التقييم الإيراني لم يلق الاهتمام الكافي، ربما بسبب زخم الحراك الثوري في مصر، وربما بسبب الحراك الثوري الذي تواصل في المنطقة العربية ليشمل البحرين وسوريا.[15]

ومن أوجه التناقض في السياسة الايرانية تجاه الثورات العربية، مباركة إيران الثورة في كل من مصر والبحرين واليمن، ورأت أنها مستلهمة من الثورة الإيرانية، وفي المقابل رأت في الثورة السورية أنها مؤامرة من أجل الإطاحة بمحور المقاومة، و حقيقة الأمر أن الثورة في اليمن والحراك الثوري في البحرين تعدان انعكاس لنفوذ ايراني في المنطقة.(16)

فما من شك أن اليمن بحدودها الطويلة مع السعودية، تمثل بالنسبة للرياض بؤرة صراع هي الأشد خطورة في منطقة شبه الجزيرة العربية، وهو ما يتضح من تنامي قوة تنظيم القاعدة الذي استغل الوضع الاقتصادي اليمني المتردي على الدوام في المجتمع اليمني، وتجد السلطات السعودية في انهيار نظام الحكم في اليمن الكثير من الهواجس التي قد تعصف بأمنها الداخلي، وكان واضحاً أن المملكة العربية السعودية تنظر بكثير من الغضب للدور السلبي الذي لعبه الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعندما شعرت بأن صالح غير قادر على اتخاذ قرار حاسم، أعلنت من خلال مجلس التعاون إنهاء المبادرة الخليجية، ثم جاء بعدها الهجوم الذي تعرض له الرئيس صالح.(17)

اما فيما يتعلق بموقف إيران من الثورة اليمنية فقد أظهرت أحداث الثورة حقيقة النفوذ الإيراني في اليمن، فقد ظهر المشروع الإيراني بتحالفات جديدة خارج إطار النمط المألوف مع الأقليات الشيعية، فقد مدت إيران خيوط تحالفاتها مع عدد من الشخصيات السياسية والواجهات الاجتماعية في عدد من المناطق اليمنية كتعز وغيرها من محافظات جنوب اليمن السنية، كما هو الحال لعلاقتها مع نائب الرئيس السابق علي سالم البيض.(18)

فقد تعاظم نفوذ إيران في اليمن بعد ثورة 2011، حيث تمدد نفوذ إيران على المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي، ففي الشهور الأولى للثورة اليمنية كان الإعلام الإيراني يردد أن هذه الثورة هي امتداد واستلهام طبيعي للثورة الإيرانية في طهران، ونزلت جماعة أنصار الله للساحات لتشارك بالثورة.(19)

## المبحث الثاني

## أثر التدخل الإيراني في الشأن اليمني علي الاستقرار السياسي.

برزت إيران بعد الثورة كفاعل إقليمي ودولي صاعد يتحرك على كافة المستويات سواء الإقليمية أو الدولية، فأصبحت الثورة مرتكزاً مهماً فى رؤية إيران لغيرها من الدول فبدأت تتحرك للمحافظة على مكتسبات الثورة الإيرانية والسعي نحو نشرها وتحقيق أهدافها وذلك من خلال سياسية خارجية نشطة، فبرزت إيران مع ثورات الربيع العربي كمظهر من مظاهر التهديد سواء المباشر أو الغير مباشر للمنطقة العربية حيث نجحت فى إيجاد قاعدة لها فى عدد من الدول العربية وخاصة اليمن، محاولة الدفاع عن مصالحها فى تلك الدول، او لمحاولة اخذ الزعامة والريادة فى تلك المنطقة، فالتدخل الإيراني في اليمن يأخذ شكل ضمني فهو يتمثل فقط فى دعم جماعة الحوثيين الذين يحملون أفكاراً هي الأقرب الى المذهب الشيعي وذلك ايضاً تحقيقاً للمصالح الايرانية فى المنطقة ومحاولة تسويق المشروع الإيراني وتوفير الدعم والتأييد له.

### أولاً:- الموقف الإيراني من الثورة اليمنية عام 2011:-

أتسم الموقف الرسمي الإيراني من الثورة اليمنية في البداية، بالترقب وظلت التصريحات الإيرانية قليلة، ومع ذلك فقد كانت القنوات الفضائية المحسوبة على إيران، أو حلفائها في لبنان والعراق مثل قناة العالم والمنار والكوثر تنقل أخبار الحراك الشعبي الجماهيري في ساحات الاعتصامات وتستضيف محللين وناشطين محسوبين على الحراك.[20]

ولقد تطور الموقف الإيراني بتأييد المظاهرات والاحتجاجات في اليمن، ففي يوم 25 مارس 2011 أصدر (252) نائبا في مجلس الشورى الإسلامي بياناً لدعم الاحتجاجات الشعبية في اليمن، إلى جانب البحرين وليبيا ودعوا قوات الجيش والشرطة في هذه البلدان لتحمل مسؤولياتها التاريخية، ودعم شعوبها المظلومة واتخاذ الخطوة النهائية لإسقاط الحكام الجناة.[21]

فالمعروف أن إيران روجت إلى ثورات الربيع العربي منذ اللحظة الأولى لانطلاقها، وساندت ودعمت بعض الدول التي انتشرت فيها هذه الثورات ومن ضمن تلك الدول

اليمن، فكان الموقف الرسمي قائماً على مساندة المحتجين، وطالبت النظام اليمني بالاستجابة لهم وعدم تأجيل مطالبهم، لأنها حقهم المشروع وكذلك تبنى الإعلام الإيراني دعم الاحتجاجات ونقل أخبارها والترويج لها بهدف القضاء على نظام علي عبد الله صالح، وكل ذلك يقع ضمن المصالح الإيرانية.[22]

فقد تميزت مرحلة ما بعد عام 2011 بتعاظم الدور الإيراني في المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي لليمن، كما في وصف إيران للثورة بأنها امتداد طبيعي للثورة الإيرانية، وازداد هذا التعاظم مع ضعف أداء الدولة اليمنية المقيدة بما يعرف بالوفاق الوطني، الذي أملته المبادرة الخليجية والذي مثل عائقاً أمام سرعة أداء الحكومة، ومما ساعد على زيادة النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية منذ ذلك الحين – وذلك في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار – هو تعثر عملية الانتقال السياسي، وتفاقم الانقسامات الداخلية، وضعف فعالية الحكومة اليمنية، وإخفاقها في التعامل مع المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار وثقت إيران تحالفها مع جماعة أنصار الله، وكثفت دعمها لهم سياسياً وإعلامياً ومالياً وعسكرياً بالإضافة إلى ذلك أقامت علاقات مع عدد من الشخصيات السياسية في جنوب اليمن، كرئيس الشطر الجنوبي سابقاً علي سالم البيض، فضلاً عن دعمها لبعض أجنحة الحراك الجنوبي بالمال والإعلام والسلاح والتدريب سواء في إيران أو لبنان وغيرها من مناطق النفوذ الإيراني، ولم يقتصر الدعم الإيراني عند هذا الحد بل إنها ساعدت علي سالم البيض على تبني قناة (عدن مباشر) التي تبث من بيروت ليس هذا فحسب بل إنها تدعم جناحاً ليبرالياً في تعز وله قناة (الساحات) تبث من بيروت أيضاً.[23]

## ثانياً:- أشكال الدعم الإيراني لجماعة انصار الله بعد ثورة 2011:-

دعمت إيران بشكل كبير إطلاق عدد من القنوات الفضائية المعبرة عن توجهاتها أو التابعة لحلفائها الحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي مثل قناة (الميادين) وقناة (المسيرة) التابعة لجماعة الحوثي والموجودتين فى الضاحية الجنوبية من العاصمة اللبنانية بيروت، فضلاً عن إصدار عدة صحف تابعة للحوثيين، أو لبعض أجنحة

الحراك الجنوبي، ومن هذه الصحف التى تساند الحركة الحوثية بصورة مباشرة " المسار والديمقراطي والحقيقة والبلاغ والهوية والأمة وصوت الشورى "، ليس هذا فحسب بل تم إطلاق عدة مواقع إلكترونية، وتأسيس صفحات متعددة على مواقع التواصل الاجتماعي بدعم وتنسيق من الجناح الإعلامي للمواليين لإيران في اليمن، ومن أهم هذه المواقع، موقع (أنصار الله ، أفق نيوز، المنبر الديمقراطي).[24]

إضافة الي ذلك وظفت إيران أذرع إعلامية أخرى، سواء تابعة لمؤسستها الإعلامية الحكومية أو تابعة لحلفائها في المنطقة، لخدمة أهدافها وللترويج لدعاياتها السياسية المتعلقة بدورها في اليمن، بالإضافة الي المحطات الإذاعية التابعة لهيئة البث الإيرانية الحكومية، والتي تبث برامجها بأكثر من عشرين لغة والعديد من الصحف مثل صحيفة طهران تايمز، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.[25]

فقد تصاعد الدور الإيراني في اليمن وتنوعت أدواته وتعددت القوى التي يتعامل معها، فقد تمكنت إيران من استقطاب عدد من أعضاء مجلس النواب بعضهم محسوب على الحزب الاشتراكي، وبعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني وعدد من الإعلاميين، وتحولوا إلى مدافعين عن مشروعية تدخل إيران في شؤون اليمن، ونجحوا في تجنيد شخصيات وتكتلات اجتماعية جديدة خاصة في محافظة تعز، التي شهدت حضوراً إعلامياً وسياسياً موالٍ للحوثيين وإيران؛ وقامت إيران بتمويل العديد من الأنشطة والفاعليات، وحاولت إيران توثيق علاقتها مع جهات يمنية متعددة، سواء أكانت أحزاب أو تيارات أو حركات أو شخصيات سياسية وثقافية وغيرها، والهدف من ذلك حتى يكون الخيار أمامها مفتوحاً في التعامل مع الجهة التي ترغب إيران التعامل معها وبما يحقق مصالحها وأهدافها هذا من جانب، ومن جانب أخر تزداد شعبيتها في داخل الأوساط الجماهيرية، لاسيما مع تعدد الجهات التي تساندها وتروج لها، مما يسهل عليها تحقيق ما تهدف إليه، ومن جانب آخر تكوين حلفاء متعددين يسهل عليهم فرض رأيهم السياسي على الحكومة أو الدولة اليمنية، لأنهم يمثلون شريحة واسعة من الجماهير اليمنية، والجانب المهم هو تدعيم العلاقة بالحليف الاستراتيجي وهي جماعة

أنصار الله، إذ يعد هذا الحليف هو الركيزة الأساسية و نقطة الانطلاق لمصالح إيران في اليمن.[26]

## ثالثاً:- الدعم العسكري الإيراني لجماعة أنصار الله:-

أشارت عديد من التقارير إلى قيام إيران بتزويد ميليشيات الحوثيين بكميات متنوعة من الأسلحة شملت كميات من الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، والصواريخ الموجهة المضادة للمدرعات من طراز "كورنت"، التي لم تكن موجودة ضمن المخزونات العسكرية اليمنية قبل اندلاع الحرب، وتزويدهم ايضاً بطائرات دون طيار إيرانية الصنع من نوع "قاصف- 1"، التي تستخدم لمهاجمة أنظمة الدفاع الجوي التابعة لقوات التحالف العربي، ولتوجيه الهجمات الصاروخية الباليستية، وأيضاً تزويدهم بطائرات دون طيار من طراز "أبابيل" الإيرانية، والمزودة برؤوس حربية شديدة الانفجار والتي تستخدم لمهاجمة الأهداف ذات القيمة العالية، مثل منظومات الرادارات وبطاريات صواريخ الدفاع الجوي.[27]

وفي أواخر عام 2016 أشارت عديد من التقارير إلى قيام إيران بتزويد الميليشيات الحوثية بصواريخ إيرانية الصنع من طراز "زلزال 2" و "زلزال 3"، وتزويدهم كذلك بصواريخ من نوع "بركان 1" الذي زعمت الميليشيات الحوثية أنها استهدفت به مدينة الطائف في أكتوبر2016، وتزويدهم أيضا بصواريخ من نوع "نيزك 2" الذي يحمل رأساً متفجراً يزن نصف طن ويبلغ مداه 800 كم.[28]

أما بالنسبة إلى التدريب العسكري فقد عملت إيران على تدعيم قدرات ميليشيات الحوثيين من خلال تزويدهم بالمهارات التي يفتقرون إليها، مثل التخطيط الاستراتيجي وإكسابهم بعض المهارات العسكرية المتخصصة اللازمة للتعامل مع الأسلحة المعقدة والاستراتيجية، وفي هذا الإطار أشارت عدة تقارير إلى قيام وحدات من الحرس الثوري الإيراني بتدريب الميليشيات الحوثية ورفع جاهزيتها القتالية، وقد شمل ذلك قيام الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني بتدريب الحوثيين على استخدام الأسلحة المتقدمة

التي استولوا عليها من القواعد العسكرية اليمنية أثناء سيطرتهم على العاصمة صنعاء.[29]

وأكدت إيران دعمها المستمر للحوثيين بإعلان التبادل الدبلوماسي معهم في 17 أغسطس 2019، والقبول بسفير لحكومتهم غير المعترف بها دولياً، فقد قام الحوثيون بتعيين "إبراهيم الديلمي" سفيراً لهم لدي إيران، وقد كشفت هذه الخطوة عن تبني كامل من إيران لحلفائها الحوثيين، باعتبار ايران أول دولة تعترف بهم منذ الانقلاب علي الشرعية في سبتمبر 2014، وقد نددت الحكومة اليمنية الشرعية بهذه الخطوة التي تؤكد صحة العلاقة بين إيران والحوثيين وتوعدت برفع مذكرة احتجاج رسمية الي الامم المتحدة نتيجة لهذا التطور الذي يمثل انتهاكاً للقوانين والاعراف الدولية.[30]

## رابعاً:- تصاعد الهجمات الحوثية علي المملكة العربية السعودية بعد عام 2019:-

إن التدخل الإيراني لم يتوقف عند هذا الحد بل استطاعت ايران أن تحقق اهداف ومخططات لها من اجل شن هجمات ضد السعودية واستغلت الحوثيين في القيام بهذه الهجمات من خلال " الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة " التي تقدمها لهم ايران كدعم عسكري، واستطاع الحوثيين تنفيذ هجوم لهم في مطار " ابها " بالسعودية في يونيو 2019، وجاء الهجوم الأخطر من جماعة أنصار الله في سبتمبر 2019 عن طريق شن هجمات عبر طائرات مسيرة استهدفت منشآت النفط التابعة لشركة أرامكو في منطقة " بقيق " شرق السعودية، وأدت هذه الهجمة إلى وقف نصف صادرات السعودية من النفط بشكل مؤقت وتسببت في خفض قيمة أرامكو في السوق.[31]

وفي نوفمبر 2020، استهدف الحوثيون بصاروخ محطة توزيع للمنتجات البترولية تابعة لشركة أرامكو في شمال مدينة جدة؛ وفي مارس 2021 تعرضت مصفاة الرياض لتكرير النفط لهجوم بطائرات مسيرة أدى إلى اندلاع النيران فيها وتبنى الهجوم المتمردون الحوثيون.[32]

**ومنذ بداية عام 2022 توالت العديد من الهجمات الحوثية علي المملكة العربية السعودية:-**

1- في 18 يناير 2022 وجه الحوثيون صواريخ باليستية وطائرات مسيرة على المملكة العربية السعودية بمنطقة المصفح وعلى مطار أبو ظبي بالإمارات، مما أسفر عن اصابة ثلاثة اشخاص ومقتل ثمانية، ورداً على الهجمات وجهه تحالف دعم الشرعية ضربات على مقرات للحوثيين في اليمن.(33)

2- وفي 24 يناير 2022 اعترضت السعودية صاروخ باليستي كان موجه نحو منطقة "الظهران" جنوب المملكة مما أدي إلى خسائر مادية كبيرة، كما صرح تحالف دعم الشريعة بأن الحوثيون أطلقوا صاروخ على منطقة صناعية بالسعودية.(34)

3- وفي 21 فبراير 2022 اعترضت القوات السعودية صاروخاً باليستياً أُطلق من مطار صنعاء باليمن، على مطار "الملك عبد الله"، مما أدي الي اصابة 16 مدنياً نتيجة انفجار الصاروخ.(35)

4- وفي 19 مارس 2022 قالت وكالة الانباء السعودية، أن القوات المسلحة اعترضت اربعة صواريخ باليستية أطلقها الحوثيون مستهدفة محطة تحلية المياه بمنطقة "الشقيق" بالسعودية، كما كشف التحالف بأنه تم صد الصواريخ القادمة من مطار صنعاء باليمن، وطلب التحالف من الحوثيين وقف إطلاق الصواريخ على المدنيين في المنطقة العربية ووقف نشاطها العدواني واخلاء اماكنهم العسكرية بصنعاء، ولو لم يتم تنفيذ المطلوب سيتم قذف وضرب اماكنهم وفقاً لمعايير القانون الدولي.(36)

5- وفي 25 مارس 2022 وجه الحوثيون 16 هجوماً على أهداف مدنية ومحطة توزيع كهرباء في عدة مناطق بالسعودية، بالإضافة إلى محطة توزيع المنتجات البترولية التابعة لأرامكو في جدة، ورداً على هذه الهجمات أعلن تحالف دعم

الشرعية في اليمن تنفيذ ضربات جوية لمصادر التهديد في صنعاء والحديدة باليمن.[37]

وبذلك كانت هذه التدخلات التي تتسبب فيها ايران وخاصة الدعم العسكري الذي تقدمه للحوثيين هي السبب الرئيسي في زيادة حدة الأزمة اليمنية، وتسببت في تشتت الحكومة المركزية وعدم الاستقرار الداخلي، وترتب عليها زيادة فزع المواطنين بجانب انعدام الأمن في المنطقة، وذلك نتيجة لسعي الحوثيون نحو تنفيذ هجمات مسلحة علي الدول المجاورة تنفيذاً لمطالب ايران باعتبار أن الحوثيين هم الحليف التي تستخدمه إيران في الضغط علي عدوها الإقليمي وهي السعودية .[38]

كل ذلك كان يعني للسعودية أن الأزمة اليمنية تمثل تهديداً صريحاً لأمنها، ولذلك عليها تكثيف جهودها لحسم تلك الأزمة، من خلال تزويد الضربات الجوية واستهداف مواقع الحوثيين بهدف استنزافهم ومنع أي تقدم لهم، إضافة الي تقديم وطرح مبادرات ظلت متعثرة بسبب التعنت الحوثي، إلا أنه كان هناك عوامل أخري تسببت في إطالة أمد الأزمة وتأجيل الحسم لصالح الحكومة الشرعية وكان أهمها "الصراع بين الحكومة الشرعية وبين المجلس الانتقالي الجنوبي ذو المطالب الانفصالية والمدعوم من دولة الامارات العربية المتحدة".[39]

## المبحث الثالث

## أثر التدخل السعودي في الأزمة اليمنية علي الاستقرار السياسي.

تمثل طبيعة الصراع في اليمن انعكاساً طبيعياً يجسد العلاقة بين اليمن ومحيطه الخليجي، خصوصاً المملكة العربية السعودية التي تمثل الدولة الأضخم مساحة في منطقة شبه الجزيرة العربية والمصدر الأكبر للنفط في العالم، وتحظى بثقل إقليمي ودولي وتشترك في حدود برية وبحرية مع اليمن، وتتسم العلاقات اليمنية السياسية السعودية تاريخياً، باتخاذ مسارات عديدة حكمتها طبيعة النظام السياسي في اليمن في كل مرحلة تاريخية وهو ما أضفى عليها حالة من التذبذب صعوداً وهبوطاً على هذه

العلاقات، إضافة الى عوامل سياسية وتاريخية أخرى كان لها دور في الوضعية غير المستقرة بينهما.

## أولاً:- الدور السعودي في اليمن بعد ثورة 2011:-

### المبادرة الخليجية ٢٠١١:-

هي مشروع أطروحة سياسية قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية لإخراج اليمن من مغبة الوصول إلى انفجار وحصول حرب أهلية، نتيجة تمسك الرئيس اليمني على عبد الله صالح بالسلطة، ورفضه التنحي عن الحكم بعد خروج ملايين اليمنيين إلى الساحات للمطالبة بإسقاط النظام، وأدى تمسك الرئيس صالح بالسلطة إلى تهديد السلم الاجتماعي والأهلي، وسقوط القتلى والجرحى بسبب إفراط القوات المسلحة اليمنية والأمن في استخدام القوة ضد المتظاهرين فى الساحات؛ فقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي تحت رعاية الأمم المتحدة في احتفال رسمي أقيم في السعودية في ٣ أبريل2011 لأول مرة مبادرة جماعية موحدة تجاه اليمن عرفت بالمبادرة الخليجية، لتنظيم انتقال السلطة سلمياً في اليمن، وتم التوقيع على المبادرة في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١.[40]

### تفاصيل المبادرة الخليجية:-

جاءت المبادرة الخليجية بعدما فشل النظام اليمنى فى احتواء المظاهرات والحراك الشعبي، حيث انتقلت حركة التغيير من تونس الي مصر ومنها الي اليمن، فانتفضت الجماهير اليمنية وفي مقدمتها فئة الشباب مطالبة بالتغيير وإسقاط النظام، فبدأت المظاهرات اليمنية فى الاتساع والانتشار بين كافة المحافظات وخصوصاً بعد سقوط النظام في مصر مما أعطى الثقة لليمنيين فى امكانية اسقاط النظام؛ وحينما أدرك "صالح" خطورة الأمر بدأ فى تقديم بعض التنازلات للمعارضة ولكنه حينما وجد أن عدداً من المسئولين المدنيين والعسكريين قد انشقوا عن النظام شرع فى طرح فكرة تخليه عن السلطة وفى نفس اليوم أعلن حزبه أنه سيبقي رئيساً للحزب حتي وإن تخلي عن

السلطة، ومع ازدياد حدة المطالب الشعبية المطالبة بإسقاط النظام، اقترح صالح يوم 21 مارس فى حوار مع كبار قادة حزبه إمكانية نقل السلطة إلى نائبه "عبد ربه منصور هادي" ثم تطور اقتراح "صالح" إلى المبادرة الخليجية، فوجدها صالح فرصة مناسبة لإطالة أمد الانتفاضة واجهاضها؛ حيث أراد "صالح" انتهاز فرصة المبادرة الخليجية لاكتساب المزيد من الوقت للبقاء في السلطة من أجل إعادة ترتيب الأوراق ومحاولة الانقضاض على الانتفاضة الشعبية إذا سنحت الفرصة.[41]

ومن الجدير بالذكر أن "صالح" ظل يماطل فى الموافقة على المبادرة الخليجية مما ادي الي صدور أكثر من نسخة منها، الي أن وافق أخيراً بعد تعرضه لمحاولة اغتيال، ادي الي إصابته بجروح كثيرة، وبعد تلقيه العلاج فى المملكة العربية السعودية عاد للموافقة علي المبادرة الخليجية وإعلان تخليه عن السلطة وانتقالها إلى نائبه "عبد ربه منصور هادي".[42]

**التحالف العربي (عاصفة الحزم 26 مارس 2015) :-**

وهو الاسم الذي أطلق على الأطراف المشاركة للقيام بالعمليات العسكرية ضد الحوثيين بقيادة السعودية، وهو ائتلاف مكون من عدة دول عربية؛ حيث بدأ تنفيذ ضربات جوية على الحوثيين في 25 مارس 2015 تحت مسمى (عملية عاصفة الحزم)، و ضم التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن رسمياً إلى جانب السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، البحرين، السودان، ومشاركات محدودة من كل من الأردن، المغرب، مصر و باكستان.[43]

**انقسمت العمليات العسكرية في عاصفة الحزم إلى عدة مراحل هي:-**

**المرحلة الأولى:-** التي بدأت في 26 مارس 2015 حتى 21 ابريل 2015، وركزت على منع الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة اليمنية، وإبعاد خطرهم عن الحدود السعودية، وإعادة الشرعية إلى اليمن متمثلة بالرئيس هادي، بتكثيف الضربات الجوية لمراكز القيادة الحوثية وخطوط الإمداد والتموين ومخازن الأسلحة الخاصة بالقوات الموالية للرئيس صالح، وتقديم العون للقوات اليمنية الشرعية الموالية للرئيس هادي، وقد حققت الضربات ما يمكن وصفه بالسيطرة الكاملة على الأجواء اليمنية.[44]

**المرحلة الثانية:**– اعتمد البدء بها على ما حققته المرحلة الأولى، وتتلخص باستخدام قوات العمليات الخاصة داخل الحدود اليمنية لضبط النقاط الحاسمة، لحرمان الحوثيين والقوات الموالية من تحقيق الإسناد المتبادل، والإبقاء عليها متباعدة ومعزولة لحماية بعض المناطق الحيوية لمنع سقوطها بيد الحوثيين.(45)

**المرحلة الثالثة:**– فبدأت في 22 إبريل 2015 وكان التطور العسكري الأبرز هو بدء العملية البرية في 13 سبتمبر 2015 بحشد قوة عسكرية كافية للدفاع عن الحدود السعودية ضد أي محاولات لاختراقها مع استخدام القوات البحرية لفرض حصار كامل على الموانئ اليمنية، ومنع وصول أي إمدادات محتملة من إيران للحوثيين والقوات الموالية للرئيس الأسبق علي عبد الله صالح.(46)

**تداعيات عاصفة الحزم على الداخل اليمني:**–

وتشير الكثير من المصادر أن لعاصفة الحزم تداعيات عميقة على الداخل اليمني، فذكرت أن الوضع في اليمن تأزم بشكل كبير والأزمة الإنسانية التي تسببت بها الحرب في اليمن أثارت اهتمام العالم ككل، حيث تسببت الحرب في اليمن في مقتل آلاف اليمنيين ما بين مدنيين وعسكريين كما أنها ألحقت ضرراً كبيراً بالبنية التحتية للبلاد، وعلى الرغم من المحاولات المتعددة التي قامت بها الأمم المتحدة للتوسط في وقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية شاملة للصراع، إلا أن الأطراف المعنية نفسها تعمل علي عرقلة مسيرة الحلول الدبلوماسية، ففي ديسمبر 2018 توسط المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن "مارتن جريفتش" لوقف إطلاق النار، وهو ما عُرف باتفاقية ستوكهولم "وهي اتفاقية طوعية بين أطراف النزاع في اليمن تم التوصل إليها في ستوكهولم في السويد في 13 ديسمبر عام 2018"؛ فالحرب داخل اليمن قد تسببت في أزمة إنسانية حادة، فاليمن تشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم وتشير المصادر أنه تم قتل وجرح عشرات الآلاف من السكان.(47)

## ثانيا:- الدور السعودي في اليمن بعد عاصفة الحزم:-

قامت السعودية في نهاية عام 2015 بالضغط علي الرئيس هادي ليضم عدداً من القيادات الجنوبية المتحالفة مع أبوظبي في حكومته كان في مقدمتهم "عيدروس الزبيدي" الذي عين محافظاً لعدن، و "شلال شائع" الذي عين مديراً لأمن عدن و "هاني بن بريك" الذي عين وزيراً للدولة؛ في الوقت نفسه ضغطت السعودية علي سالم البيض لكي يتوقف عن تبني الخطاب الانفصالي والأنشطة الانفصالية.[48]

فقد وضعت السعودية – بعد نجاحاتها الأولية في طرد قوات الحوثيين من جنوب اليمن – التي كانت تريد منع أي تغييرات سياسية جذرية في اليمن – خطة من ثلاثة محاور، هي نقل السلطة من الرئيس هادي إلى نائبه خالد بحاح كونه شخصية مقبولة من جميع الأطراف، وتشكيل حكومة جديدة استناداً إلى محادثات السلام في الكويت، وخفض مستوى التصعيد مع الحوثيين عبر ترتيبات عسكرية ضمن إطار الاتفاقات التي تم التوصل إليها في محافظة الظهران جنوب السعودية.[49]

هذا النهج السعودي الذي تماشى مع البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة عانى من سوء الإدارة السياسية، أولا: كان هناك تنافس شخصي حاد بين ولي العهد آنذاك محمد بن نايف، ووزير الدفاع وولي العهد محمد بن سلمان، وثانيا: اتسم البيروقراطيون السعوديون الذين يديرون الملف اليمني بعقلية تقليدية لا تأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة السعودية الجديدة والواقع اليمني الجديد.[50]

ورغم أن محمد بن سلمان كان أكثر حزماً في السلطة السعودية، عانت السياسة السعودية من مشاكل داخلية؛ فلا اللجنة الخاصة بشأن اليمن – المعينة منذ وقت طويل من قبل مجلس الوزراء السعودي – ولا السفارة السعودية (التي انتقلت إلى عدن عام 2015)، معتادتان على العمل مع القيادة السعودية الجديدة؛ كما أدى قتل الصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018 إلى تنامي الضغوط الدولية على السعودية لتغيير مسارها في حرب اليمن، وأسفر ذلك التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بالحديدة في ديسمبر 2018 وهو "اتفاق على عقد هدنة في محافظة الحديدة اليمنية في إطار الجهود الدولية لمحاولة حل الأزمة اليمنية"، وخلق الاتفاق تصدعات داخل التحالف

ومعسكر الحكومة اليمنية بسبب فشل أطراف الصراع في تنفيذ بنوده الأساسية بسبب اعلان الحوثيون استحالة الانسحاب من الحديدة فقد تنصلوا من الاتفاق لذلك استمر القتال مجدداً؛ و خلال هذه المرحلة قرر محمد بن سلمان الحاكم الفعلي للرياض، أن يضع إدارة السياسة السعودية تجاه اليمن بيد شقيقه نائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان، بسبب انشغاله بملفات أخرى ورغبته إبعاد نفسه عن حرب لم تكن كما كان مخططاً لها.(51)

فقد واجهت السعودية عام 2019 ثلاثة تهديدات رئيسية هما:- هجمات الحوثيون على المنشآت النفطية داخل الأراضي السعودية، والتصعيد العسكري من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن، وتنامي عسكرة الصراع في محافظة المهرة؛ ونظرا لهذه التحديات ازداد نشاط الرياض بشكل ملحوظ في سعيها للحوار مع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك عقد محادثات مباشرة مع جماعة الحوثيين، فقد قامت السعودية بمشاورات سرية مع الحوثيين لاستكشاف فرص التسوية السياسية من جهة، والتوصل إلى تهدئة فورية للأعمال العدائية على الحدود اليمنية–السعودية؛ وقد استخدمت الرياض هذه القنوات الخلفية عام ٢٠١٩ لاستكشاف فرص وقف شامل لإطلاق النار، ولكن هذه الجهود فشلت، فقد تصاعدت هجمات الحوثيون بالطائرات عام 2019، وتبنى الحوثيون الهجمات على منشآت أرامكو في بقيق وخريص في سبتمبر 2019 التي أدت إلى تعطل إنتاج النفط السعودي لعدة أسابيع، وقد اتهمت واشنطن والرياض إيران بالوقوف وراء العملية.(52)

**ثالثاً:- اتفاق الرياض ( التسوية السياسية المبرمة في نوفمبر ٢٠١٩):-**

هو اتفاق مصالحة جرى بوساطة سعودية ومشاركة تحالف دعم الشرعية في اليمن، بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وجرى التوقيع عليه في العاصمة السعودية "الرياض" للتسوية بين الطرفين، والذي حدد الترتيبات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية اللازمة.(53)

وقد شهدت الأزمة الجنوبية اليمنية بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي انفراجة بعد جمود دام نحو 14 شهراً، منذ توقيعهما اتفاق الرياض في 5 نوفمبر 2019 بوساطة سعودية، وتمثلت الخطوة الأولى في دخول الملحق العسكري من الاتفاق حيز التنفيذ ميدانياً في 11 ديسمبر 2020، عبر عملية إعادة الانتشار العسكري للقوات التابعة للطرفين تحت اشراف تحالف دعم الشرعية، على نحو يطوي مرحلة الصدام المسلح بينهما قبل وبعد إبرام الاتفاق، فيما تعلقت الخطوة الثانية بإعلان تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة إيذاناً بدخول الملحق السياسي من الاتفاق حيز التنفيذ، ليتبقى بذلك الملحق الاقتصادي المرتقب تنفيذه في وقت لاحق من مباشرة الحكومة الجديدة مهامها من العاصمة المؤقتة عدن بعد حلفها اليمين الدستوري أمام البرلمان.[54]

## المبحث الرابع

## الرؤي الإيرانية والسعودية لمسار الأزمة اليمنية.

قامت السعودية وإيران باتخاذ عدة خطوات في سبيل التوصل لحل الأزمة اليمنية، حيث تشهد الأزمة اليمنية تطوراً كبيراً في إطار جهود إيقاف الحرب والتقدم خطوة نحو تحقيق السلام، عقب مساعي إقليمية حثيثة وبدعم دولي للتوصل الى هدنة دائمة في اليمن، ويأتي هذا في ظل حالة غير مسبوقة تشهدها الأزمة اليمنية من خلال التوقف عن القتال لمدة تقترب من السنة بعد تجديد الهدنة الأممية بشكل غير رسمي بين طرفي الصراع، منذ انتهاءها في الثاني من أكتوبر 2022، خصوصاً مع تطور المحادثات الثنائية والغير رسمية بين السعودية وجماعة أنصار الله، غير ان أبرز ما يبشر بانتقال كبير في الوضع العام في اليمن هو الاتفاق الاخير الموقع بين السعودية وإيران والذي صرح فيه طرفيه، بأن الوضع في اليمن من أولوياتهما.

### أولاً:- الجولات الخمس من الحوار السعودي الإيراني:-

عقدت أول جولة من الحوار السعودي – الإيراني في أبريل 2021 في بغداد كأول حوار مباشر بين طهران والرياض وذلك لخفض التصعيد وتطبيع العلاقات التي

انقطعت بين البلدين منذ عام 2016، وقد نجحت الجولة الأولى برغم ما ظهر من صعوبات في البداية بسبب تراكم الأزمات وما رافقه من شحن إعلامي وسياسي أثمر عن عقد أربع جولات أخرى لهذا الحوار الذي كان ناجحاً منذ بدايته، الأمر الذي جعل الجانبين (السعودي والإيراني) يواصلان عقد الجولات الحوارية التي بلغت خمس جولات، وتم عقد الجولة الثانية من الحوار السعودي الإيراني في مايو 2021، وعقدت الجولة الثالثة في يوليو 2021، والجولة الرابعة في سبتمبر 2021، وعقدت الجولة الخامسة في 21 أبريل 2022.[55]

**نتائج الجولات الخمس للحوار السعودي الإيراني:-**

كانت هذه الجولات في مجملها أمنية حيث مهدت لحوار سياسي يتوقع أن يكون ناجحاً انطلاقاً من مقدماته التي يجري التعبير عنها عبر التصريحات الرسمية في كلا البلدين فضلاً عن البلد الذي رعى هذه المفاوضات وهو العراق حيث إننا يمكن أن نقول إنها نقلت مسار العلاقات السعودية – الإيرانية إلى مرحلة تفاهم وتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الإقليمية ووضع مسارات الحلول والمبادرات الاستراتيجية لها؛ وتطرقت المحادثات التي تمت برعاية عراقية إلى سبل تخفيف حدة التوتر بين البلدين، وعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما والرؤى المطروحة لتسوية قضايا اليمن وسوريا ولبنان، وملف الجماعات المسلحة التي تدعمها إيران في المنطقة والملف النووي الإيراني، وسبل حفظ أمن منطقة الخليج ووقف سباق التسلح فيها، وقضايا التعاون الثنائي في مجالات الحج والتجارة وغيرها، وأسفرت الجولتان الأخيرتان عن توقيع مذكرة تفاهم من عشر نقاط تشمل فتح قنصليتي البلدين في جدة ومشهد، والتفاهم لحل الأزمة اليمنية ومسألة الحجاج الإيرانيين، والتعاون في مجالات التجارة ومكافحة الجريمة والإرهاب، وتفاهمات حول الأوضاع في لبنان وسوريا، وتحقيق الأمن والاستقرار في الخليج حيث مثل هذا انفراجة كبيرة في الأزمة بين البلدين.[56]

فعقد الاجتماع الأول في أبريل 2021، وكان هذا الاجتماع نتاج سلسلة من الاجتماعات السابقة، التي عقدت على مستويات أدنى، وأكد ولي العهد السعودي

الأمير "محمد بن سلمان" أن حكومته تسعى لإقامة علاقات طيبة مع إيران، وقد ركزت هذه المحادثات حول الوضع في اليمن، فقد مهدت السعودية وإيران على مدى أكثر من عامين للدخول في مفاوضات وتقدمت الدولتان ببطء شديد في هذا الاتجاه، حيث يعزى قرار السعودية بالانخراط دبلوماسياً مع إيران جزئياً لوجود رغبة حقيقية في تجنب الصراع، ووجود قلق حقيقي من درجة الخطورة التي وصلت إليها التوترات، فقد زادت هذه المخاوف في أعقاب الهجمات بالصواريخ والطائرات في 14 سبتمبر 2019 على منشآت شركة أرامكو السعودية، وتعتقد السعودية أن إيران مسؤولة عنها عبر تحرضيها لجماعة الحوثيين.[57]

وتعد الحرب في اليمن أحد أهم المواضيع التي تم التركيز عليها في المحادثات بين البلدين، فأكدت الدولتان في هذه المحادثات أن إنهاء حرب اليمن أولوية رئيسية لكلاً منهما، فقد أدركت السعودية منذ سنوات أنها عالقة في مستنقع في اليمن، ففي صراعها الدائر شمال البلاد تراجعت بشكل مطرد تلك القوات السعودية والمقاتلون اليمنيون المحليون الموالون لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي في السنوات الأخيرة، ويسعى الحوثيون للسيطرة على آخر المعاقل الرئيسية للحكومة في الشمال، ألا وهي مدينة مأرب، فإذا خسرت الرياض وحكومة هادي مأرب فسوف تحل بهم الهزيمة فعلياً في شمال اليمن، وستكون المهمة الأساسية للتحالف الذي تقوده السعودية هي منع الحوثيين من السيطرة على باقي المناطق.[58]

**اسباب توقف الحوار السعودي الإيراني:-**

فكان من المنتظر أن يتم اتخاذ خطوات نحو استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد أن انقطاع دام ست سنوات، فمنذ أبريل 2021 انخرطت الرياض وطهران في جولات من المحادثات المباشرة على المستوى الأمني في العاصمة العراقية " بغداد " بقيادة رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته "مصطفى الكاظمي"، وقد أنجز البلدان خمس جولات، وكان من المقرر أن يتم عقد الجولة السادسة من المحادثات السعودية الإيرانية في سبتمبر 2022 وفق ما أعلنه وزير الخارجية العراقي " فؤاد حسين "، التي من المفترض أن يتم فيها الإعلان عن إعادة فتح السفارات في كل من الرياض

وطهران، لكن التطورات الاخيرة في العلاقات السعودية الايرانية، وانتشار التقارير التي تفيد بتوقف الحوار السعودي – الإيراني حتى إشعار اخر، قلصت الآمال في إحراز أي تقدم في العلاقات الثنائية، حيث توقفت المحادثات بين البلدين عقب الجولة الخامسة بينهما التي عقدت في 21 أبريل 2022 في بغداد، وذلك لعدة أسباب، فقد زادت طهران من لهجتها الحادة تجاه الرياض خلال الأحداث التي تمر بها إيران بسبب الاحتجاجات المستمرة، ووسط زخم الاحتجاجات المناهضة للحكومة الإيرانية، خرج كبار المسؤولين الإيرانيين مثل وزير المخابرات " اسماعيل خطيب"، يتهم السعودية بتأجيج الاضطرابات في إيران، كما ألمح المرشد الأعلى الإيراني أيضاً "آية الله علي خامنئي"، إلى تورط السعودية في الاحتجاجات الحالية في بلده، ولدي إيران أسبابها في إلقاء اللوم على الرياض في الاحتجاجات المستمرة وعلى رأس هذه الأسباب، حيث تدعي إيران أن قناة "إيران الدولية" الناطقة بالفارسية والمعارضة الإيرانية، التي تتخذ من لندن مقراً لها، حيث أصبحت طهران حساسة بشكل متزايد بسبب ما تبثه هذه القناة من أخبار وتقارير ترى أنها تزيد من الاحتجاجات في الشوارع، خاصة وأنها تتهم السعودية بتمويلها، وعلى ضوء هذا الأمر يتضح أحد أهم أسباب توقف الحوار السعودي–الإيراني في جولات المحادثات بين الرياض وطهران، فقد طلبت إيران من السعودية التوقف عن الخطاب الإعلامي العدائي تجاه إيران، وإلغاء تمويل القنوات والمواقع المعارضة والناطقة بالفارسية، لكن مع الاحتجاجات الحالية تعتقد إيران أن السعودية لم تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.[59]

أيضاً من أهم أسباب توقف الحوار بين البلدين هو غياب مصطفي الكاظمي رئيس الوزراء العراقي، فكان الحوار بين الرياض وطهران أملاً بعيد المنال في فترات سابقة، لكن مع تولي مصطفى الكاظمي لرئاسة حكومة العراق في مايو 2020، ونظراً لعلاقاته القوية بكلا الطرفين، أصبح الأمل متاحاً، وهذا ما حدث بالفعل في خمس جولات من المحادثات، فكان الكاظمي وشخصيته وفريقه الذي عمل معه يمثلان عوامل هامة في بدء الحوار السعودي–الإيراني، وفي القدرة على جمع الإيرانيين والسعوديين على طاولة المفاوضات، حتى عندما واجهت جولات المحادثات بين الرياض وطهران

بعض المشاكل والعقبات التي كانت تهدد بإنهائها، استطاع الكاظمي السيطرة على الموقف واحتواء غضب الطرفين لاستكمال الحوار، ولكن غياب مصطفى الكاظمي بانتهاء فترة ولايته سيزيد من تعقيد الأمور أكثر، كما أنه يعتبر عامل من عوامل توقف الحوار بين البلدين، وتم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني في أكتوبر 2022، وينظر إليه على نطاق واسع سواء داخل العراق أو في السعودية ودول الخليج على أنه من ضمن المقربين لإيران لأنه جاء بترشيح من الإطار التنسيقي الشيعي الموالي لإيران، وهو مظلة تجمع أغلب الأحزاب الشيعية العراقية سواء المقربة من إيران أو المعتدلة بفصائلها المسلحة المختلفة، وبناء علي ما سبق ظلت المحادثات معلقة بين البلدين.[60]

## ثانيا:- المبادرة السعودية لإنهاء الازمة اليمنية 2021:-

أعلنت المملكة العربية السعودية في 22 مارس 2021 عن مبادرة لإنهاء الأزمة اليمنية والتوصل لحل سياسي شامل يتضمن وقف إطلاق نار شامل تحت مراقبة الأمم المتحدة، وإيداع الضرائب والإيرادات الجمركية لسفن المشتقات النفطية من ميناء الحديدة في الحساب المشترك بالبنك المركزي اليمني بالحديدة وفق اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة، وفتح مطار صنعاء الدولي وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية برعاية الأمم المتحدة بناء على مرجعيات قرار مجلس الأمن الدولي 2216، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل بين الحكومة اليمنية والحوثيين، فقد وافقت الحكومة اليمنية والحوثيون على التهدئة وعلى بدء محادثات لبناء الثقة، وعلي الرغم من ذلك لم تترسخ أي هدنة بحلول نهاية شهر مارس، بل تصاعد القتال مرة أخري وتصاعدت وتيرة الهجمات، حيث استولي المقاتلون الحوثيون على الحزم عاصمة الجوف، واستمر القتال بين الحوثيين والقوات الحكومية اليمنية في مديرية صرواح في محافظة مأرب، وشن التحالف بقيادة السعودية غارات جوية لمنع الحوثيين من الاستيلاء على منطقة جبل هيلان الاستراتيجية؛ وفي 30 مارس شن التحالف بقيادة السعودية سلسلة من الهجمات الجوية على صنعاء، وكانت هذه أول مرة تستهدف فيها العاصمة بشكل مباشر، فقد نفذ

التحالف حوالي 20 غارة جوية على مواقع جماعة الحوثيين في صنعاء، من بينها الكلية الحربية وقاعدة عسكرية، إضافة الي ذلك فقد قصفت قوات التحالف عدة مواقع في الحديدة وصعدة واستهدفت معسكراً في شمال صعدة بعدة غارات.[61]

## ثالثاً:- الاتفاق السعودي الإيراني بوساطة صينية "10 مارس 2023":-

وقع الطرفين السعودي والإيراني في 10 مارس 2023 اتفاقاً برعاية صينية، لإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال شهرين، بعد قطيعة دبلوماسية أستمرت سبع سنوات، وقد قاد ملف مفاوضات الاتفاق من الجانب السعودي عضو مجلس وزراء ومستشار الأمن القومي السعودي مساعد بن محمد العيبان، ومن الجانب الإيراني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، وحضره من الجانب الصيني كبير الدبلوماسيين الصينيين وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني رئيس مكتب اللجنة المركزية للشؤون الخارجية وانغ يي.[62]

**مضمون الاتفاق السعودي الإيراني :-**

اتفق الطرفين علي الالتزام باحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما، وتسوية الخلافات بالحوار، والمساهمة في ضمان استقرار المنطقة، حيث تسعى أطراف الاتفاق بذلك لإعطاء إعلان استئناف العلاقات بين الرياض وطهران جدية ومصداقية، باعتبار أن الخلافات بينهما والشكاوى السعودية بشكل خاص ارتبطت في غالبيتها بممارسات إيرانية غير مقبولة في هذا الشأن، ايضاً اتفق الطرفان علي إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما وفتح سفارتين في طهران والرياض وقنصليتين في مشهد وجدة خلال مدة أقصاها شهران؛ ايضاً تم الاتفاق على إعادة تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما الموقعة في ١٧ يوليو ٢٠٠١، والاتفاقية العامة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار الموقعة في 27 مايو ١٩٩٨، فقد تم تجميد هاتين الاتفاقيتين بسبب تنامي حالة التوتر التي سادت علاقات الجانبين خلال السنوات الأخيرة، ولاستئناف الاتفاق الأمني الموقع بين الجانبين أهمية خاصة، باعتبار أن أغلب الخلافات بينهما ترتبط بقضايا الأمن القومي، ومن المؤشرات الهامة في هذا

الاتفاق أن الحوار السعودي–الإيراني واتفاق الطرفان على استئناف علاقتهما الدبلوماسية حدث خارج المنطقة، وبالتحديد في العاصمة الصينية بكين، على عكس الحوارات الأخرى الممتدة منذ عام 2021 التي تمت في بغداد، وتأتي الاستضافة الصينية لهذا الاتفاق ارتكازاً على عدة أمور قائمة على المصلحة الصينية بالدرجة الأولى والمتعلقة بالأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، وبالتحديد فيما يتعلق بأمن الممرات البحرية وأهميتها للاقتصاد العالمي.(63)

## السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الإيرانية :-

نظرا للتنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران على كثير من المناطق وبؤر التوتر في المنطقة الإقليمية والشرق الأوسط عموماً والمنطقة الخليجية خصوصًا وتحديداً دولة اليمن، فهناك عدة فرضيات من شأنها إعطاء صورة مستقبلية عن مآلات هذا التنافس الاستراتيجي بين الدولتين، وهي:-

1-**سيناريو نجاح التسوية السياسية بين السعودية وإيران:**- يقوم هذا السيناريو علي ترجيح انتهاء التنافس بين البلدين في اليمن وحل الأزمة اليمنية، لما يبدو ان الجانبين يرغبا في ان يحققا قدراً كبيراً من التفاهم بينهما في المرحلة القادمة، بشأن دعم انهاء الحرب في اليمن والتوصل الى تسوية سياسية توافقية مرضية بين الأطراف المتصارعة، وبدعم من قبل الرياض وطهران بالإضافة الى دعم الأمم المتحدة.(64)

كما ان جماعة أنصار الله التي كانت دائماً تشكل عقبة كبيرة أمام إنجاح المفاوضات السابقة فإنها اليوم مستعدة للتفاوض والتنازل أكثر من أي وقت مضى، و من جانبها الحكومة اليمنية رحبت بهذا الاتفاق، لإحياء مسار السلام في اليمن لإنهاء الانقلاب وإيقاف الحرب، وذلك يعزز من احتمال نجاح عملية الانتقال الى وقف دائم لإطلاق النار في اليمن، وتحقيق تسوية سياسية شاملة في البلاد، وهي الخطوة التي بدأت بالفعل عقب التوقيع على الاتفاق بين الرياض وطهران.(65)

2-**سيناريو فشل التسوية وعودة الصراع الداخلي في اليمن:**- يقوم هذا السيناريو على الظروف الملحة التي دفعت الى هذا الاتفاق، وهو الخطر الأمني الذي يواجه المملكة، بالإضافة الى الوضع الاقتصادي والأمني الذي تواجهه إيران في الداخل

والخارج، الأمر الذي يطرح احتمال عدم استدامة هذا التفاهم، وإمكانية انهدامه بمجرد اختلال أحد هذه العوامل الداخلية والإقليمية لدول الاتفاق، وايضا بمجرد ظهور المسائل الخلافية بينهما مرة أخري، ويدعم هذا الاحتمال الخبرة التاريخية فى التقارب والتباعد بين البلدين، لذلك فمن الممكن ان يفشل هذا الاتفاق وتعود العلاقة الى التأزم مرة أخرى، والذي سيرتد بلا شك على الوضع في اليمن في حال تحقق ذلك، وقد يقود الى عودة الصراع المسلح، وبصورة قد تكون أعنف.(66)

٣- **سيناريو التأرجح بين التهدئة والتصعيد:**- حيث يقوم هذا السيناريو علي احتمال حدوث شد وجذب بين البلدين نظراً لأن هناك العديد من المسائل المختلف عليها بينهما، إضافة لوجود مصالح مختلفة لكل من البلدين في عدد من دول المنطقة، فإذا حدث تهدئة بينهما وكان لها آثار إيجابية علي ملف من الملفات الشائكة بينهما، فهذا لا يعني انعكاس التسوية علي باقي الملفات، ولن يتمكن من تسوية جميع المسائل الخلافية بين البلدين أو إنهاء خصومتهما، حيث يقوم هذا السيناريو علي إمكانية عودة العلاقات الدبلوماسية فقط دون التطبيع الكامل للعلاقات من أجل التنسيق السياسي والأمني دون الوصول إلى عودة كاملة وطبيعية لكافة العلاقات بينهما، وهنا سوف تكتفي بعض الدول العربية بفتح باب الحوار مع إيران، والتعاون المحدود في بعض القضايا الأمنية والاقتصادية، وفي ظل هذا السيناريو ستظل بعض النزاعات الإقليمية قائمة لفترة أطول في ظل وجود أنشطة مستمرة لأذرع إيران السياسية والعسكرية في دول الجوار.(67)

ويرجح الباحث السيناريو الأول باعتباره السيناريو الأكثر واقعية والقابل للتحقيق، فالواقع أن مستقبل التنافس الإيراني – السعودي حسب المعطيات الحالية تميل الكفة فيه نحو السيناريو الأكثر تفاؤلاً، خاصة بعد توقيع الاتفاق بينهما برعاية صينية، فمن الواضح ان الملف اليمني سوف يكون من أكثر الملفات تأثرا بهذا الاتفاق، لانخراط كل من السعودية وإيران بشكل مباشر وغير مباشر في الصراع في اليمن، مما يعني امتلاكهما العديد من الأوراق التي يمكنها الدفع بعملية التسوية السياسية في اليمن، خصوصاً وأن

ملف الحرب في اليمن يعد أعقد الملفات الشائكة بين البلدين، طوال فترة القطيعة الدبلوماسية بينهما.

فقد أشارت عدة مصادر ان السعودية لم تكن لتوافق على هذا الاتفاق دون موافقة طهران على تقديم تنازلات بشأن دورها في اليمن، الأمر الذي يجعل هذا الاتفاق بينهما يعد أداة مهمة يمكن استخدمها لإنهاء الحرب وتحقيق السلام في اليمن؛ ويؤكد ذلك البيان الذي أصدرته البعثة الإيرانية الدائمة في الأمم المتحدة، بقولها إن استئناف العلاقات السياسية مع السعودية، سيسرع من التوصل لإنهاء الحرب في اليمن، وانطلاق الحوار الشعبي، وقيام حكومة وطنية شاملة أيضاً.[68]

وإضافة الي ذلك كان موقف جماعة أنصار الله مرحب بهذا الاتفاق، فقد رحب الناطق باسم الجماعة محمد عبد السلام بهذا الاتفاق بقوله "إن المنطقة بحاجة إلى عودة العلاقات الطبيعية بين دولها"، وايضا فقد رحبت الحكومة اليمنية بالاتفاق الإيراني السعودي؛ فقد أثرت عودة العلاقات بين السعودية وإيران إيجاباً على الملف اليمني، ففي هذا الصدد انطلقت محادثات رسمية بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية عقب توقيع هذا الاتفاق، حيث تم التوافق على تبادل مئات الآسرى، كما وتحرك المبعوث الاممي الى طهران بفعل هذا الاتفاق، والتقى مع وزير الخارجية الايراني عبدالله اللهيان لبحث عملية التسوية السياسية في اليمن.[69]

فمن المرجح أن يشهد الملف اليمني تحولاً كبيراً بعد الاتفاق السعودي–الإيراني حيث أن الاتفاق يعتبر بمثابة عامل معزز لجهود السلام الدولية والإقليمية ومبادرات السلام التي توصلت إلى تهدئة على المستوى العسكري ابتداءً من شهر أبريل من العام الماضي، لذلك من المفترض أن تنخرط جماعة الحوثي بشكل جاد في مباحثات السلام مع مجلس القيادة الرئاسي الأمر الذي سوف يؤدي إلى رسم ملامح جديدة في مسار التسوية السياسية في اليمن، ففي حال صمود التوافق السعودي الإيراني، فإن المنطقة العربية ستشهد تحولات استراتيجية واضحة، فمن المتوقع أن تُسهم التهدئة بين الرياض وطهران في التوصل إلى هدنة في اليمن؛ فالاتفاق مع السعودية سوف يسرع الجهود

لتجديد اتفاق وقف إطلاق النار، وسيسهم في بدء حوار وطني وتشكيل حكومة وطنية شاملة في اليمن.

## الخاتمة والنتائج:-

تناولنا في هذه الدراسة وعبر مباحثها الأربعة الجذور التاريخية للعلاقات السعودية الإيرانية، كما أوضحنا مراحل التقارب والتباعد بينهما، وأسباب التوتر بين كل من الدولتين، مروراً بثورة إيران ١٩٧٩ ودورها في حدوث الخلاف بين البلدين، نظراً لأن إيران كانت تعمل دائماً علي تصدير ثورتها الشيعية للعالم الخارجي، وهذا يؤثر بالسلب علي المملكة العربية السعودية المتزعمة للاتجاه السني، كما أوضحنا أن محاولة إيران اتخاذ حليف لها في اليمن وهو جماعة أنصار الله، جعل السعودية تدخل في صراع مع إيران فيما يسمي حرب بالوكالة، وأيضاً تناولنا الدور الإيراني في اليمن وكيف استغلت إيران حدوث الثورة اليمنية عام ٢٠١١ لتقوي علاقاتها بجماعة أنصار الله و قدمت إيران جميع أشكال الدعم لجماعة الحوثي، لتحقيق مصالحها في اليمن، وتناولنا أيضاً دوافع السعودية للتدخل في اليمن ودورها في مواجهة الحوثيين، وقيامها بعاصفة الحزم التي كان لها تداعيات خطيرة علي اليمن، فقد اجتهدت الدراسة لتسليط الضوء علي حالة التنافس السعودي الإيراني وبالتحديد في اليمن، فقد حاولت كل من المملكة العربية السعودية وإيران بما لهما من تصورات ذاتية نابعة من قدراتهما الخاصة وفي ظل بيئة إقليمية ودولية، ممارسة دورهما الإقليمي وتحقيق أهدافهما في اليمن من خلال توظيف مجموعة من الأدوات المختلفة سواء كانت أدوات سياسية أو أدوات اقتصادية أو من خلال أدوات القوة الناعمة أو الأدوات العسكرية، وفي النهاية أوضحنا جهود كل من السعودية وإيران لمحاولة تهدئة الأوضاع بينهما، وعدم التصعيد وقيامهم بخمس جولات للتوصل إلي اتفاق يقوي العلاقات بينهما، وصولاً إلي الاتفاقية التي تم توقيعها بوساطة صينية التي مثلت خطوة مهمة في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية لما لها من تداعيات إيجابية علي الوضع في اليمن وعلي العلاقة بين البلدين.

**وفي ضوء ما تم استعراضه في هذه الدراسة، وتأسيساً علي ما تقدم، فقد توصل الباحث إلي عدد من النتائج نذكر منها:-**

١- توصلت الدراسة إلي أن العوامل الأمنية والتنافس الإقليمي بينهما هما بالفعل السبب الرئيس وراء خلافات الدولتين وما ترتب عليها من تداعيات إقليمية.

٢- فمعظم تحركات السعودية في منطقة الخليج العربي أو المنطقة العربية والشرق الأوسط جاءت رداً علي التحركات الإيرانية ومحاولات إيران للتمدد وهي المحاولات التي مثلت تهديداً أمنياً للسعودية، فالثورات العربية وخاصة في اليمن والدعم الإيراني لها ولجماعة أنصار الله مثل تهديداً للنظام السعودي ولاستقراره الأمني والاقتصادي في ظل ترابط الدولتين جغرافياً.

٣- كذلك كانت رغبة كلتا الدولتين في التوسع والهيمنة الإقليمية سبباً رئيسياً في التنافس وتوتر العلاقات بين السعودية وإيران، بجانب هذه العوامل كانت هناك الخلافات الأيديولوجية التي ظهرت منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ومحاولة إيران تصدير ثورتها وزعامة المنطقة من خلال الترويج لنفسها كقائدة للعالم الإسلامي، وهي الرؤية ذاتها التي روجت لها السعودية وارتكزت عليها في سياستها الخارجية علي مدار سنوات طويلة، ما تسبب في حدوث تصادم تُرجم الي تنافس وحروب بالوكالة استمرت من الثورة الإيرانية وحتي الثورات العربية.

٤- وقد انعكست هذه الخلافات الأيديولوجية ورغبات كل من الدولتين في الهيمنة سلبياً علي حالة الأمن في المنطقة العربية، حيث تسببت في تحويل عدد من دول الإقليم الي ساحة للتنافس والحروب بالوكالة، واتضح هذا بالتركيز علي حالة اليمن.

٥- ففي اليمن تسبب التنافس السعودي الإيراني في زعزعة الأمن والاستقرار فيها، حيث دعمت إيران جماعة أنصار الله عسكرياً مما اضطر السعودية للتدخل عسكرياً وشن عاصفة الحزم لمواجهة الحوثيين والتهديدات الإيرانية.

٦- وترتب علي ذلك استدعاء قوي خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بضربات استهدفت التنظيمات الإرهابية، وامتد الأمر إلي خلق أزمة إنسانية عجزت

الدول والمنظمات الدولية علي حلها، تمثلت في المجاعة في اليمن وانتشار الأمراض وتدمير البنية التحتية، وغيرها الكثير من التداعيات السلبية، ففي النهاية تسبب التنافس بين السعودية وإيران إلي تحويل اليمن الي ساحة للحرب بالوكالة وانقسامها مرة أخري.

٧- ولكن مثل توقيع الاتفاق السعودي الإيراني بوساطة صينية، مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية ومثل خطوة إيجابية في إنهاء الأزمة اليمنية.

٨- فقد تجاوز الطرفان السعودي والإيراني، العديد من العقبات للوصول إلى هذا الاتفاق الذي سيكون له تأثير إيجابي على المنطقة العربية، لكن تنفيذه يتطلب المزيد من الخطوات اللازمة، ولاسيما فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة والقيام بخطوات عملية لحل القضايا الخلافية بين البلدين.

٩- إن الالتزام ببنود الاتفاق السعودي الإيراني، خاصة الجزء المتعلق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، سوف يمثل نقطة محورية في إنجاح الاتفاق وإحراز تقدم ملموس في العلاقة بين البلدين؛ لأن جوهر الصراع بين البلدين يعود إلى المشروع التوسعي والتدخلات الإيرانية في الدول العربية.

١٠- إن لكل من الدولتين دوافعهما الخاصة لتوقيع هذا الاتفاق كما ذكرنا، فعلي المستوى السعودي يظهر أن المتغير الأبرز في سياسة الرياض بعد سعيها إلى تنويع حلفائها الدوليين، هو تقدير مصالحها الخاصة بعيداً عن الضغط الدولي، وانفتاحها على المنافسين الإقليميين بشكل أكثر ديناميكية، وهذا التحول ليس تخلياً عن الحلفاء التقليديين بقدر ما هو تعظيم للمصالح الخاصة، وقد ظهر الاتفاق حاملاً هذه الرسالة.

١١- اما علي المستوي الإيراني فقد مثلت حالة العزلة والقطيعة التي قامت بها عدد من الدول بالإضافة إلي الأوضاع الداخلية التي تمر بها إيران دافعاً مهماً لتوقيع هذا الاتفاق.

**هوامش الدراسة:**

1)الكواز، محمد سلام (2014 )، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979 – 2011: دراسة تاريخية سياسية**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، ص 13 .

2) **المرجع السابق** ، ص 205.

3) يوسف، فداء ( 2014 )، **العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها علي دول الجوار العربي ( 1997- 2005 )**، رسالة ماجيستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، ص 15 .

4) **المرجع السابق**، ص 19 .

5) إيمان، الأخضري (2018)، "العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الاستراتيجي والنظرية الأمنية"، الجزائر: **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 19، ص 206 .

6) Abuelghanam, Debbie (2018), **mixed messages: Iran versus Saudi arabia and gcc,** India: sage, P.366 .

7) أحمد، راشد (2013)، **مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره علي استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن نموذجا)"1994-2013"**، الأردن: رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ص ص 21، 22 .

8) **المرجع السابق**، ص 24 .

9) يوسف ، فداء ( 2014 )، العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها علي دول الجوار العربي ( 1997- 2005 )، **مرجع سابق**، ص ص 25، 26 .

10) Tierce, Micaela (2020), **The Race to Regional Hegemony: A Case Study of the Iran-Saudi Rivalry in Yemen,** The united states: University of Nor$^{th}$ Georgia, P.8

11) يونس، ناظم و زهير، نزار ( 2018 )، "موقف المملكة العربية السعودية من قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979"، كردستان: **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو**، المجلد 6، العدد 2، ص 488 .

12) Khatiashvili, Giorgi (2017), **Confrontation between Saudi Arabia and Iran:The New Peloponnesian War,** Georgia: Master Thesis, The Faculty of Eurasian and Caucasus Studies, Ivane Javakhishvili Tbilisi State University, P. 24 .

13) Terrill, W. Andrew ( December 2011 ), **The Saudi-Iranian Rivalry and the Future Of MIddle East Security,** The united states: strategic studies Institute, P. 6.

14)عباس، محمد ( 2012 )، **إيران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

15) **المرجع السابق.**
16) **المرجع السابق.**
17) Cerioli, Luíza Gimenez (Aug 2018), "Roles and International Behaviour: Saudi–Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring", BrazII: University of Marburg, **Contexto Internacional**, vol.40, Iss.4, PP. 306-308 .
18) البكيري، نبيل ( 2013 )، **التمدد الإيراني في اليمن**، لندن: جريدة الشرق الأوسط.
19) **المرجع السابق.**

20) M. Feierstein, Gerald (6 december 2018), **Iran's Role In Yemen and Prospects for Peace**, Washington: Middle East Institute .
21) Selvik, Kjetil (october 2015), **War in Yemen: the view from Iran**, norway: norwegian peacebuilding resource centre.
22) **Idem**.
23)Cerioli, Luíza Gimenez (Aug 2018), "Roles and International Behaviour: Saudi–Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring", **op.cit**. P. 307.
24) Barzegar, Keyhan (2019), "Iran's Political Stance toward Yemen's Ansar Allah Movement: A Constructivist-Based Study", canada: Canadian Center of Science and Education, **Journal of politics and Law,** No. 9, Vol. 9, P. 80.
25) **Ibid**, P. 81.
26) Cerioli, Luíza Gimenez (Aug 2018), "Roles and International Behaviour: Saudi–Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring", **Op.cIt.** P. 308 .
27) Nadimi, Farzin (13 february 2020), **the un exposed houthi reliance on itanian weapons,** washington: The Washington Institute for near east policy.
28) **Idem**.
29) Saul, Jonathan (21 march 2017), **Iran steps up support for Houthis In Yemen's war – sources,** london: reuters.
30) Wilson centre ( 7 July 2022), **Who are Yemen's Houthis?,** washington.

31) Almeida ,Alex (19 Jan 2022), **Breaking PoInt: Consolidating Houthi Military Setbacks In Yemen,** Washington: The Washington Institute for near east policy.
32) G. Jones, Seth (december 2021), **The IranIan and Houthi War against Saudi Arabia,** Washington: Center for Strategic and International Studies.
33) Embassy of the Republic of Yemen In WashIngton (2022), **Houthi attacks reporting monitor,** washington, P.12.
34) **Idem**.
35) **Ibid**, P. 11 .
36) M. Feierstein, Gerald (march 2022), **Yemen: ending the war, building a sustainable peace,** washington: middle east Institute, P. 7.
37) Armed Conflict Location and Event Data Project (17 January 2023), **Beyond Riyadh: Houthi Cross-Border Aerial Warfare (2015-2022),** The united states: ACLED, P.1.
38) M. Sharp, Jeremy (23 November 2021), **Yemen: Civil War and Regional Intervention,** washington: The Congressional Research Service, P. 8,9.
39) **Ibid**, P .9, 10.
40) Grabowski, Wojciech (January 2018), **Role of the Gulf Cooperation Council (GCC) In the (de)stabilization of Yemen,** poland :University of Gdansk, P .6.
41) **Ibid**, P. 7.
42) **Idem**.
43) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ( مارس 2020 )، **خمس سنوات من عاصفة الحزم – تقرير اليمن**، صنعاء.
44) Stenslie, Stig (2015), **"Decisive storm": saudi arabia's attack On the houthis In yemen,** norway: The norwegian peacebuilding resource centre .
45) Fraihat, Ibrahim (2015), **will saudi arabIa's "operation decisive storm" restore order Incentre?**, Washington: The brookings institution.
46) شرف، محمد (31 مارس 2019 )، **عاصفة الحزم في عامها الخامس: الأهداف الضائعة والسلام المثالي**، لندن: البيت الخليجي للدراسات والنشر.
47) بومعزة، مني ( 2018 )، **"التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن"**، الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، ص 580.

48) طارق، أسماء (نوفمبر 2016 )، **الدور السعودي في الصراع اليمني "2011-2016"**، برلين: المركز الديمقراطي العربي.
49) Ulrichsen, Kristian Coates (2018), **Endgames for saudi arabia and the united arab emirates in yemen,** washington: middle east political science.
50) طارق، أسماء ( نوفمبر 2016 )، الدور السعودي في الصراع اليمني "2011-2016"، **مرجع سابق**.
51) ناجي، أحمد (مايو 2022 )، **الطموحات السياسية لجنوب اليمن ومعوقاتها الداخلية**، واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.
52) Hubbard, Ben (2019), **Two major saudI oil installations hit by drone strike, and u.s. blames iran**, The united states: The new york times.
53) The Embassy of the kingdom of saudi arabia (2019), The Riyadh Agreement, Washington, P . 1 .
54) **Idem**.
55) أبيش، حسين ( 4 مايو 2021 )، **الحوار السعودي الإيراني الجديد في طور الإعداد منذ فترة طويلة**، واشنطن: معهد دول الخليج العربية.
56) Alsulami, Mohammed (21 october 2021), **where to now for saudi-iranian dialogue?,** washington: Middle East Institute.
57) Palik, Júlia (march 2022), **The Impact of the War In Ukraine on the Saudi-Iranian Relationship,** Dubai: prio middle east centre, P. 2.
58) Hashim, Adnan (January 2023), **saudi-iranian consultations: searching for a balanced regional security system,** Sana'a: abaad studies and research center.
59) محمد، شيماء ( 14 ديسمبر 2022 )، **لماذا توقف الحوار السعودي الإيراني؟**، لندن: البيت الخليجي للدراسات والنشر.
60) **المرجع السابق.**
61) International crisis group ( 29 december 2022 ), **How Huthi-Saudi Negotiations Will Make or Break Yemen,** Brussels.
62) حوحو، فاطمة ( 13 مارس 2023 )، **الاتفاق السعودي – الإيراني .. بناء الثقة خطوة خطوة**، بيروت: موقع لبنان الكبير، متاح علي الرابط: https://www.grandlb.com/politics/46684/
63) الرميحي، محمد (١٧ مارس ٢٠٢٣)، **قراءة في الاتفاق السعودي - الإيراني**، لندن: جريدة الشرق الاوسط .

64) سعد، عمرو ( مارس 2023 )، **"الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاسه علي فرص التسوية السياسية في اليمن"**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 6، العدد 19، ص ص 21، 22.
65) فارسي، زبان ( مارس 2023 )، **الاتفاقية السعودية الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية**، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
66) مركز التقدم العربي للسياسات ( 12 مارس 2023 )، **قراءة في الاتفاق السعودي – الإيراني**، لندن .
67) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ( أبريل 2023 )، **الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته علي الملفات السياسية في المنطقة**، تركيا.
68) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ( ٢٣ مارس ٢٠٢٣)، **القراءة الأميركية للوساطة الصينية في الاتفاق السعودي-الإيراني**، الدوحة .
69) سعيد، عبدالمنعم (مارس ٢٠٢٣)، **الاتفاق السعودي الإيراني والإقليمية الجديدة**، القاهرة .